الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-25

الشروق

لضمان نزاهة الاقتراع وسد نوافذ التزوير

ممثلو المترشحين لفرز نتائج التشريعيات لأول مرة!

قررت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لأول مرة، إشراك الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المعنية بتشريعيات 12 جوان المقبل، في عملية مراقبة الانتخابات والقرعة الخاصة بفرز الأصوات من خلال تمكين ممثليها من التواجد على مستوى اللجان البلدية والولائية أثناء عملية الفرز، وهو المطلب الذي طالما رافعت من أجله الطبقة السياسية، لضمان نزاهة الانتخابات ومحاربة كل أشكال التزوير.

أسماء بهلولي

وجهت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعليمة إلى مندوبياتها الولائية طالبت فيها بإجراء قرعة بين القوائم المرشحة الحزبية والحرة من أجل تمكين ممثلين عنها للحضور في اللجنة الانتخابية البلدية والولائية والوقوف على سير عملية فرز الأصوات ومراقبة العملية الانتخابية عن قرب، وحسب مصادر "الشروق"، فإن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي ألزم مصالحه على مستوى الولايات بوجوب حضور ممثلين عن المترشحين في كل لجنة انتخابية سواء على المستوى البلدي أو الولائي، وهذا لضمان نزاهة العملية الانتخابية، وإبعاد أي شبهة متعلقة بالتزوير، خاصة بعد الانتقادات الكبيرة التي طالت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، خلال عملية غربلة القوائم الانتخابية والاتهامات الموجهة لها، وهي الخطوة التي من شأنها أن تعطي مصداقية أكبر للعملية الانتخابية خصوصا عملية الفرز واحتساب الأصوات في ظل الاعتماد على نظام انتخابي جديد.

وحسب القانون العضوي للانتخابات، فإن اللجنة الانتخابية البلدية تتشكل من قاض ونائب رئيس ومساعدين اثنين، أما اللجنة الولائية فتتشكل من قاض وممثل عن مندوبية سلطة الانتخابات، ويتمثل دور الأخيرة في تجميع النتائج التي سجلتها وأرسلتها اللجان البلدية بعد انتهاء العملية الانتخابية.

وتعليقا على ملف إشراك ممثلين عن الأحزاب السياسية في عملية مراقبة القرعة الخاصة بفرز الأصوات، أكد القيادي في حركة مجتمع السلم ناصر حمدادوش، أن حزبه طالما نادى من أجل تمكين الأحزاب السياسية من حضور عملية القرعة لضمان نزاهة الاستحقاق الانتخابي، شريطة أن تكون القرعة بين الأحزاب السياسية والقوائم التي سلمت ملفات المراقبة وليس بين الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المشاركة فقط في العملية الانتخابية، قائلا في تصريح لـ"الشروق" في حال طبقت هذه التعليمة ستتمكن الأحزاب الكبيرة من تغطية عملية المراقبة دون إقصائها بالقرعة بسبب عجز الأحزاب أو القوائم الحرة عن توفير مراقبين".

من جانبه، قال الناطق الرسمي للتجمع الوطني الديمقراطي العربي صافي، إن هذا القرار من شأنه أن يضفي مصداقية وشفافية كبيرة على العملية الانتخابية، وهو المطلب الذي دعت؟ليه الطبقة السياسية في البلاد، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أن حضور ممثلين عن الأحزاب السياسية سيقطع الباب أمام كل جهة سبق لها وأن شككت في العملية الانتخابية، وهي خطوة ذكية حسب - محدثنا - من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل وقف كل الأصوات التي تفشل في تحقيق نتائج ايجابية في الانتخابات وتعلق "خيبته" على التزوير.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

ضعف الدعاية الانتخابية يخيب آمال الناخبين

المترشحون يواجهون غضب وسخرية الشارع

انتشرت موجة تهكم وسخرية من مرشحين وقادة أحزاب مشاركة في الانتخابات التشريعية في مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا الأكثر شعبية فيها، يقودها رافضون لهذا الاستحقاق ومنافسون.

ف. جمال

● يقوم ناشطون وإعلاميون في شبكات التواصل الاجتماعي برصد ما ينشر وإعادة بث ما يرصدونه على هذه الشبكات وعلى صفحات المرشحين والمرشحات وفي مختلف وسائل الإعلام الأخرى، محدثين فعلا تسلسليا لا يتوقف عبر هذه الشبكات من خلال خاصية إعادة النشر والمشاركة والإعجاب بالنقر، مع إضافة اللسمات الخاصة لكل معلق.

وترفق السخرية بنوع من الطرافة اللطيفة، دون المساس بحرمة وكرامة الأشخاص المرشحين، ومن ذلك رصد ظاهرة لجوء أحزاب وقوائم حرة وخصوصا في الولايات الداخلية إلى نشر صور المرشحين الذكور، وإلغاء صور النساء منها، أو الاكتفاء بصور وهمية (رسوم) لهن. ونال مرشح في قائمة حرة يحمل شتلة زيتون مثلا حصة من الترويج المجاني له، رغم طابع التهكم الذي تعرض له من قبل مدونين ومعلقين في العالم الافتراضي. وحازت صورة جانبية لمرشحة مفترضة (على الأرجح ليست جزائرية) وهي تمسك بساعدها شعبية كبيرة، وركز المتهكمون على القراءة الثانية للصورة والتي تعني أيضا ما يعرف بإشارة الذراع أو اليد الإيطالية، وهي واحدة من الحركات الجسمانية البذيئة في العادات الجزائرية وشعوب أخرى.

وفي حالات عدة يتبين أن الأمر يتعلق بصور ولافتات مفبركة تم تعديلها عبر برمجيات "الفوتوشوب" أو منقولة من حسابات مزيفة، مثل تلك المتعلقة بشاب يدعو الناخبين لدعمه لأجل الفوز بمقعد في البرلمان شعار حملته "حياتكم لن تتغير على الأقل غيروا حياتي". في إشارة تعويضية لعضو البرلمان (23 مليون سنتيم شهريا إضافة إلى منح أخرى).

وتوقف معلقون ومتتبعون عند إفراط أحزاب سياسية وقوائم حرة في تقديم مرشحات لهذه كبضاعة، بالنظر إلى أن فئة من المرشحات لا سجل وماض سياسي لهن في النضال والعمل السياسي أو الجمعوي، فضلا عن تزييف الصورة من خلال المحسنات التقنية (الفوتوشوب).

ونال قادة أحزاب سياسية حقهم من التهكم اعتمادا على وعودهم الانتخابية المبالغ فيها – حسب البعض- منهم عبد الرزاق مقري الذي تداول متصفحون وعوده لسكان ورقلة بإنجاز مستشفى ومطار أحسن مما أنجز في دبي بالإمارات العربية المتحدة، مرفقة بتعليقات ساخرة، أو تسجيل فيديو له وهو يرقص الدبكة الفلسطينية".

ويوجد مرشحون وصحفيون في صدارة ممارسي السخرية السياسية إلى مستوى التهكم من زملاء لهم مرشحون لهذه الانتخابات. وأثارت هذه التعليقات الجارحة في أحيان كثيرة، حفيظة مرشح لهذه الانتخابات وأشار مرشح حزب جبهة التحرير الوطني عن الدائرة الانتخابية للعاصمة، علي محمد ربيج، إلى المستوى الهابط والمتدني لهذه التعليقات و "التهجم على بعض المترشحين في لباسهم وشكلهم ومنشوراتهم".

وفي السياق، أشار المختص في الاستشارة السياسية عمر صراح إلى أن من سلبيات انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، تعمم ظاهرة التعليقات وتداول منشورات ومعلومات كثيرة، منها ما هو كاذب وملفق، فأصبح كل من هب ودب يعلّق إلى درجة المساس بحرمة الأشخاص.

ونبّه في رد على سؤال لـ "الخبر" عن الظاهرة إلى أن خطاب الكراهية الذي انتشر في السنوات الأخيرة تسلل إلى الوسائط الاجتماعية ومن ضحاياه مرشحون وسياسيون ومراجع تاريخية. وتابع "لدينا نوعان من التعليقات، تلك التي يتشاركها الناس دون وعي أو إدراك وتنقل من مواقع وصفحات مزيفة ومجهولة، وتلك المصوغة بعناية والتي تتضمن رسائل وخطاب".

وأخذت التعليقات الساخرة من المرشحين والسياسيين مكانا لها في مواقع التواصل الاجتماعي كشكل من أشكال النكتة والنقد السياسيين، تمارسها الشعوب للتنفيس عن خيبات أملها أو رفضها لسياسات وتوجهات معينة للسلطة، وخصوصا في غياب منابر سياسية وإعلامية تتيح لهم التعبير عن آرائهم بحرية.

ف. ج

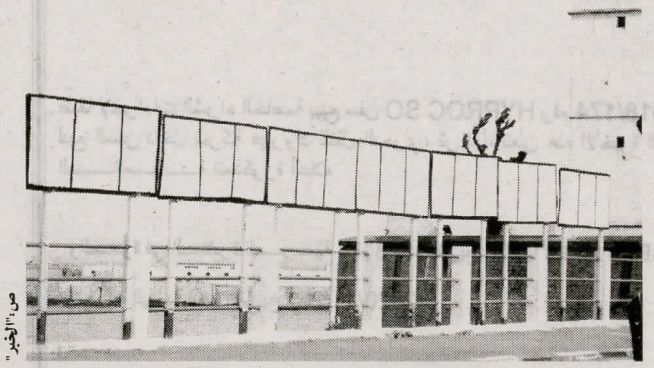

ص. "الخبر"

شرفي يعتمد ضمانات إضافية لنزاهة الاقتراع

صب 30 مليونا للشباب المترشحين خلال 48 ساعة

محمد شرفي

● وجه رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعليمة جديدة إلى المنسقين الولائيين، تفيد بحق الأحزاب السياسية والقوائم الحرة انتداب ممثلين عنها لدى اللجان الانتخابية البلدية والولائية، بواقع ممثلين اثنين عن القوائم لجميع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، وممثلين اثنين عن قوائم الأحرار.. يتم اختيار الأربعة بواسطة القرعة من قبل النظراء.

وتتولى اللجان الانتخابية البلدية والولائية دورا محوريا في العملية الانتخابية، من خلال مهمة إحصاء نتائج التصويت المحصل عليها في كل مكاتب التصويت وتسجيلها في محضر رسمي بحضور الممثلين المؤهلين قانونا للمرشحين أو قوائم المترشحين (الأحرار)، كما تتولى مهمة تسليم نسخ من هذه المحاضر لممثلي الأحزاب.

وتتشكل اللجان بالبلدية، حسب أحكام المادة 264، من قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا، ونائب رئيس ومساعدين اثنين يعينهم منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة من بين ناخبي البلدية، فيما تتشكل اللجنة الولائية حسب نص المادة 256 من قاض وممثل للسلطة المستقلة وضابط عمومي. ويعد الإجراء واحد من الخطوات المتخذة لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية، ورغم أهميته لا يحقق سقف تطلعات الأحزاب المعارضة التي طالبت بالتنصيص على ذلك في قانون الانتخابات. ومنح الأحزاب دورا أكبر في اللجان الانتخابية ولجان الإشراف وتنظيم الانتخابات والمشاركة في القرار على مستوى السلطة أو على مستوى الفروع البلدية والولائية وفي المهجر. وتشتكي الأحزاب "الكبيرة" من تكرار ظاهرة غياب ممثلي الأحزاب "الصغيرة" الذين وقع عليهم الاختيار لمرافقة هذه اللجان يوم الانتخاب وساعات الفرز، منذ تخلي هيئات المراقبة عن التكفل بهم (إلغاء المنح) وعجز الأحزاب التي فازت في القرعة عن ذلك، مما سهل التلاعب بالنتائج والمحاضر. وفي سياق متصل، حددت تعليمة صادرة عن السلطة إلى منسقي السلطة آليات استفادة المرشحين الشباب المرشحين ضمن قوائم حرة على "هبة" 30 مليون سنتيم لتمويل حملتهم الانتخابية. ودعي المرشحين الذين للاقتراب من المندوبية الولائية بملف يتضمن مجموعة وثائق، منها طلب خطي يشرح فيه المرشح، حالته العائلية والمبلغ المطلوب، وجهته، أي طبيعة النفقات. وتوجه هذه الهبات حصريا إلى المرشحين أصحاب الحق القانوني أي من تقل أعمارهم عن 40 سنة، حسب التعليمة الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية للانتخابات. وتصب الأموال في حساب الحملة عبر مديرية الإدارة المالية وتوجه حسب أحكام المادة 122 من قانون الانتخابات للتكفل بمصاريف طبع الوثائق، والنشر والإشهار، وإيجار القاعات والنقل. وحسب التعليمة الصادرة عن شرفي، فإنه يمكن الحصول على المصاريف في ظرف لا يقل عن 48 ساعة بعد تقديم الطلب.

ج. ف

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

بسبب تصميمها ومحتواها

الملصقات الافتراضية تثير الجدل في شبكات التواصل

• الباحث في علم الاجتماع السياسي نور الدين بكيس لـ "الخبر":
التوجس من ردود فعل عدوانية يدفع المترشحين إلى التريث في تعليق ملصقاتهم

• يواصل قادة الأحزاب السياسية والمرشحون رحلة استمالة أصوات الناخبين لتشريعيات 12 جوان المقبل، ورغم أهمية الملصقات الانتخابية التي تعد أول خطوة للتعريف بالمترشحين لا تزال أغلب اللوحات المخصصة لها خالية، في وقت فضل غالبية المرشحين اللجوء إلى حملات افتراضية شكلت مصدرا للسخرية حول شكل بعض الملصقات وطريقة تصميمها وكذا محتواها.

ويرى أستاذ علم الاجتماع السياسي، نور الدين بكيس، أنه من المبكر الحديث عن تعليق المرشحين للملصقات الانتخابية بناء على طبيعة السياق الذي يأتي فيه الاستحقاق المقبل.

وأوضح في اتصال مع "الخبر" بأن "بداية الحملة الانتخابية تتقاطع مع منع مسيرات الحراك الذي يفضي جوا من التشنج، قد يؤدي إلى تصور فكرة وجود ردود أفعال عنيفة من بعض المواطنين مثل تمزيق الصور ونزع اللافتات، وبالتالي هناك توجس يدفع المترشحين إلى التريث في تعليق ملصقاتهم".

الفيسبوك قلص من تكاليف الحملة

وفي تعليقه على أسباب اللجوء إلى الحملات الافتراضية، اعتبر نور الدين بكيس "أن تواجد أزيد من 20 مليون جزائري على شبكات التواصل الاجتماعي يعني أن الجمهور المستهدف موجود في العالم الافتراضي، ويمكن مخاطبته بسهولة ودون تكلفة، كما أنه يمكن إيصال الرسالة ودفع الآخرين للانتباه للمترشح أكثر من الصورة المعلقة في الأحياء التي قليلا ما تجذب الانتباه". ويضيف أن إمكانية تكثيف الرسائل والتنويع في الصورة بالأماكن والفضاءات عبر شبكات التواصل الاجتماعي يُمكن أن تؤثر بأشكال متعددة، ما يسمح بالتفاعل في ظل وجود خاصية التعليق، والرد على التعليق، وإنشاء مجموعات خاصة وصفحات الأحياء، فالحركية المتاحة على مواقع التواصل تغني بشكل كبير -حسبه- عن الصور المعلقة. وفي تفسيره لخلفيات انتشار لافتات "غريبة" في شكلها أو مضمونها، قال المتحدث "إن عملية الانتخاب كان ينظر إليها خلال الانتخابات السابقة -ولو أنه لا يمكن القياس عليها لكونها مزورة- على أنها مقتصرة على فئات كبيرة في السن، ومع دخول الشباب بقوة في الاستحقاق المقبل من الطبيعي أن ينعكس هذا النوع من الخطاب على شبكات التواصل الاجتماعي لمحاولة جذب أكبر قدر من الناخبين عبر صور وشعارات تعكس شخصية المترشح والجمهور الذي يستهدفه ولا تنسجم بالمقابل مع فئات أخرى".

ورغم كل الخاصيات الافتراضية، يؤكد المتحدث أن الرهان يكون في الظروف العادية على العمل الجواري والاتصال المباشر الذي يسمح بتواصل أفضل عن طريق لغة الجسد والتعبير عن المشاعر وهي خاصيات غير متاحة في التواصل الافتراضي وبالتالي التفاعل المادي أكثر تأثير من التواصل الافتراضي.

كما يرى الباحث بكيس بأن اللجوء للحملات الافتراضية لا يعني الاستغناء عن تمويل الحملات الانتخابية الميدانية فهو إجراء طبيعي في الظروف العادية لإعادة إنتاج نخب جديدة، مستدركا في حديثه "أن حديث الشارع عن توقيف الحراك والاعتقالات وعن جدية الانتخابات، يعني أن الأخيرة تأتي في ظروف ليست طبيعية، وبالتالي كل الإجراءات يمكن قراءتها بمنظورين، بين سعي السلطة لتشجيع فئات شبانية وإنتاج نخب جديدة تحتاجها الجزائر، وبين التوجه نحو تعطيل العملية السياسية وخلق التمييز أو تشتيت البرلمان المستقبلي.

ويذكر أن انطلاق الحملة تزامن مع قرار صرف الدولة لمبلغ 30 مليون سنتيم لكل مرشح حر يبلغ أقل من 40 عاما، لدعمه في طباعة صوره ومنشوراته الخاصة بالحملة.

ويرى بكّيس بأن دعم الدولة للمترشح قد يتحول إلى قيمة مضافة إذا أحسن استغلاله، فالمبالغ المقدمة لا تعني شيئا أمام تكاليف الحملة الانتخابية الجادة -حسبه-، كما أنها لا تقدم مباشرة، وإنما بعد إثبات وجود نشاطات متعلقة بالحملة الانتخابية، وبالتالي الفكرة ليست مجرمة لكن السياقات هي التي تحدد نجاعتها وجديتها من عدمها.

نسرين جعفر

الحملة الانتخابية :

إجماع على رفع التحدي

فاطمة شمنتل

توقّف المرشحون للانتخابات التشريعية المزمع انطلاقها في 12 جوان المقبل عند ملفات حساسة لا تزال تشغل الرأي العام في الجزائر ، و قد أجمع كل المتدخلين على التطرق إلى ذات المواضيع لعلمهم مدى تأثيرها على المواطنين الجزائريين ، سواء كانت مرتبطة بالشأن الداخلي أو الإقليمي أو العالمي بصفة كلّية .

فقد دعا المرشحون الذي انتشروا في كل بقاع الجمهورية منذ انطلاق الحملة الخميس الماضي الجمهور الحاضر في تجمعاتهم الدعائية إلى ضرورة الاستعداد التام لكل التحولات التي تعيشها الجزائر أو تلك التي ستعيشها مستقبلا ، وفقا للرهانات التي ترفعها الدولة و التحديات التي يجب على الشعب أن يكسبها في طريق التنمية و تطوير البلاد ، خاصة أن الدولة تضع على عاتقها توفير كل الظروف و الوسائل التي من شأنها إنجاح مسار الإصلاح في كل أبعاده ، خاصة السياسي و الاقتصادي رغم الظروف الصعبة المحيطة و على رأسها انتشار و تفشي الوباء عبر العالم و ما لحقه من تبعات .

و لا يزال المتدخلون في الحملة الانتخابية يتوقفون عند المناخ السياسي الحالي الذي يلعب دوراً مهما في أي حملة انتخابية، فمنهم من انتقده و منهم من أثنى عليه موضحا أن الإصلاحات تمثّل أبرز أوجهه و هي الإصلاحات حسبهم التي قضت على كثير من الشوائب مثل المال الفاسد و تهميش الكفاءات و تفويت الفرص على الشباب ، الذي وجد في الإصلاحات الأخيرة من خلال تعديل الدستور ضالته و صار يقبل على الانخراط في الحياة السياسية و الدليل ترشح عدد كبير من هذه الفئة للانتخابات التشريعية لتجديد المجلس الوطني الشعبي ، الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري .

و صار عنصر الشباب من خلال العدد الكثيف كثير من الحالات أهم عامل يحدد الفوز أو الخسارة فهو القوة الداخلية للحملة التي يجب معرفة استغلالها.

و قد توصل المرشحون أن الحملة الانتخابية هي حملة سياسية بامتياز و يمكن أن تزيد من احتمال الفوز من خلال معرفة توجيهها و استغلالها استغلال يليق بمستوى الانتخابات المجددة للمجلس الشعبي الوطني الذي يعود له الدور الأول في سبيل إرساء الديمقراطية من خلال بقائه أهم حلقة وصل بين المواطن و السلطة الحاكمة ، التي تتعرف على المطالب الشعبية من خلال ما ينقله النواب المنتخبون ، و بالتالي الأمانة ثقيلة على المنتخب . و عليه فالمرشح يأخذ الوقت الكافي لاستهداف الناخبين وتطوير رسالة مقنعة والمتابعة من خلال خطة معقولة للاتصال وربطها بهؤلاء الناخبين.

و بعيدا عن نشاط المرشحين من أحزاب و أحرار و إطلاقهم لخطابهم الانتخابي و نقدهم للواقع الوطني فثمة ملاحظات على الحملة التي ينشطها أولئك فالفارق بين النجاح و الفشل في الانتخاب يعتمد على مستوى نجاح المرشح في توصيل رسالته للناخبين، لأن الناخبين يقيمون جهود و انجازات الحملة و تقييمهم يعتمد على جهات متعددة و مختلفة من الحملة و إحدى هذه الجهات هي الاتصال بينهم و بين الحزب أو المرشح الحر خلال الشهور و الأسابيع قبل يوم الانتخاب، و هنا نود القول أن علاقة المرشح بالناخب يحكمها التوفّر على منظومة اتصال و إعلام قوية جدا ، تصنع الفارق من خلال معرفة إدارتها للحملة .

الأحرار
AL-AHRAR

سلطة الانتخابات تواصل
مساعيها لضمان مصداقية التشريعيات

تمكين ممثلين عن المترشحين من حضور عملية فرز النتائج

● أرسلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعليمة إلى المندوبيات الولائية طلبت فيها إجراء قرعة بين القوائم المرشحة الحزبية والحرة من أجل تمكين ممثلين عنها للحضور في اللجنة الانتخابية البلدية والولائية.
وحدد رئيس السلطة المستقلة للإنتخابات في تعليمته حضور ممثلين اثنين في كل لجنة انتخابية بلدية ونفس العدد في اللجنة الولائية، ومن شأن الخطوة أن تعطي مصداقية أكبر للعملية الانتخابية، خصوصا عملية الفرز واحتساب الأصوات في ظل الاعتماد على نظامي انتخابي معقد.
وينص القانون العضوي للانتخابات أن اللجنة الانتخابية البلدية تتشكل من قاضي ونائب رئيس ومساعدين اثنين، أما اللجنة الولائية فتتشكل من قاضي وممثل عن مندوبية سلطة الانتخابات، ويتمثل دور الأخيرة في تجميع النتائج التي سجلتها وأرسلتها اللجان البلدية.

الشعب

يساهم في تجاوز العزوف السياسي

نخب في السباق.. للرفع من الأداء البرلماني

تتميز تشريعيات 12 جوان المقبل بترشح فئة النخبة التي اختارت خوض غمار هذا المعترك لدواعي شتى منها السعي للرفع من الأداء البرلماني وتجاوز مرحلة العزوف السياسي التي دام لعشرات السنين، بحسب ما أوضحه لوكالة الأنباء الجزائرية أساتذة جامعيون.

على خلاف التشريعيات السابقة، سجل ترشح عدد معتبر من الإطارات في مختلف الميادين سواء تعلق الأمر بالمترشحين ضمن القوائم الحرة، والبالغ عددها 837 قائمة مستقلة قائمة، أوالمترشحين ضمن الأحزاب السياسية التي أكدت من خلال ندواتها الصحفية على وجود أزيد من 70 بالمائة من مجموع مترشحيها من ذوي المستوى الجامعي، وهوما يعد «سابقة في تاريخ التشريعيات التي شهدتها الجزائر»، بحسب تحليلات المتتبعين للشأن السياسي.

وأوضحت أستاذة العلوم السياسية ارجيلوس نسرين أن «ترشح النخبة في التشريعيات المقبلة سيفرز غرفة سفلى للبرلمان تضم نوابا شباب خريجي الجامعة الجزائرية»، وهوما يعتبر»عودة قوّية لمشاركة النخبة في الحياة السياسية بعد عزوف سياسي طال أمده».

وبعد أن وصفت مشاركة النخبة في هذا الموعد الانتخابي بـ «خطوة ايجابية من شأنها الرفع من مستوى الأداء البرلمان الذي يعد حلقة محورية في العملية الديمقراطية، شددت على ضرورة «توفير بيئة مناسبة لتمكين هذه النخبة – في حالة فوزها– من أداء مهامها النيابية على أكمل وجه بعيدا عن كل الممارسات السابقة».

بدورها، ترى قركاني فتيحة، أستاذة العلاقات الدولية، ترشح أساتذة جامعيين وإعلاميين وكذا إطارات من مختلف الميادين في تشريعيات مايو، بمثابة «فرصة لإحداث التغيير المنشود خاصة على مستوى البرلمان، الذي طالما انتقد بسبب ضعف الأداء خاصة ما تعلق بالرقابة على العمل الحكومي».

وتابعت تقول «نأمل في أن تقود نخبة شابة هذا التغيير وتساهم في بناء مؤسسات منتخبة تعكس الإرادة الفعلية لخيار المواطنين الذين يطمحون إلى تغيير الذهنيات والممارسات أكثر من تغيير الأشخاص تجسيدا لمبدأ دولة المؤسسات».

وبالمقابل، أكدت ذات المتحدثة أن الامتيازات القانونية التي يتمتع بها نواب الشعب «تعد هي الأخرى من المحفزات على الترشح سواء تعلق بالنخبة أوغيرها، خاصة ما تعلق بالمحفزات المادية.

أما أستاذ الإعلام والاتصال لعيد زغلامي، فيرى أنه من الصعوبة «التكهن بالتركيبة البشرية لنواب الشعب التي ستفرزها التشريعيات القادمة بالرغم من ترشح عدد معتبر من النخبة، وذلك بالنظر إلى العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري».

وأوضح أن عامل المستوى العلمي قد يستميل الناخبين على مستوى المدن الكبرى، لكن بالمناطق الداخلية والمدن الصغيرة فإن محددات أخرى تؤثر على سلوك الناخبين، منها «العشائرية أوالولاء القبلي».

وبالموازاة مع ذلك، أكد زغلامي ضرورة الإشراك الفعلي للنخبة الشابة في تسيير الشأن العام، من خلال توفير الظروف والبيئة المناسبة لتجسيد طموحات الشباب باعتبارهم خزان الأمة الذي سيتولى مهمة النهوض بالجزائر.

من جهته، قال أستاذ اللّغة العربية، أحمد سايح، إن قانون الانتخابات الجديد شجع الفئات الشابة والنخب السياسية الجديدة على المشاركة في الحياة السياسية»، مرجعا ذلك إلى «جملة الضمانات وطريقة التصويت الحديثة التي تعتمد على الاقتراع النسبي ومبدأ المناصفة، إلى جانب المحافظة على المال بعيدا عن أي تأثير على الاختيار الحر للناخبين».

وبعد أن أشار ذات المتحدث إلى صعوبة «الجزم» في الوصول إلى تشكيل أغلبية في البرلمان القادم من الجامعيين، أعرب عن أمله في «تقنين» شرط المستوى الجامعي للمشاركة في التشريعيات.

الفايسبوك يتحول إلى ساحة "حرب" دعائية بين المترشحين

حملة انتخابية حامية الوطيس عبر مواقع التواصـــــل الاجتمـــــاعي

■ قوائم المترشحات "الحسناوات" تصنع الحدث في الفضاء الأزرق

حليمة هلالي

تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى فضاء إعلانات محتدمة الصراع من قبل المترشحين عشية انطلاق الحملة الانتخابية لتشريعيات جوان المقبل في أول أيامها. ويتسابق المترشحون نحو قبة البرلمان بمختلف توجهاتهم باستعمال قوائم تحمل شعارات مميزة وألوانا جذابة، وفضل آخرون تعليق منشوراتهم ورقمهم الانتخابي على صفحاتهم الرسمية قبل أن تعلق في القوائم الحقيقية خارج أسوار الدوائر الانتخابية. وعلى بعد أسابيع تفصلنا عن الموعد الانتخابي المزمع إجراؤه يوم 12 جوان القادم، خطفت هذه الشبكات، أبرزها فيسبوك وتويتر، أنظار الناخبين واستغلها مديرو حملات المترشحين بما أنها من وسائل العصر لجذب أكبر عدد من المتابعين أو المصوتين. كما ساعدت هذه الوسائط هؤلاء المترشحين بسبب الوضع الصحي الذي يستدعي فرض إجراء بروتوكول ووقاية من انتشار كوفيد 19 المستجد. وانطلقت الحملة التشريعية من طرف المنتخبين من أجل إقناع المواطنين الناخبين للتصويت والمشاركة في التشريعيات المقبلة، وسط تخوف كبير من الارتفاع المحتمل في عدد الإصابات بالفيروس، بعد الأرقام المقلقة التي سجلتها الجزائر في الفترة الأخيرة، تعدت عتبة الـ200 إصابة يوميا. وتسابق الأحزاب والتشكيلات السياسية التي استوفت كافة الشروط للمشاركة في تشريعيات 12 جوان المقبل، الزمن من أجل تحضير برنامج طريق للحملة الانتخابية حتى قبل الإعلان الرسمي للسلطة المستقلة عن الأسماء المترشحة للمشاركة في الانتخابات التشريعية. وأوضحت العديد من الأحزاب السياسية أنها رسمت ورقة طريق للشروع في الحملة الانتخابية حيث ستعتمد على مخطط خاص يتعلق بالتوجه إلى البلديات والولايات بمختلف مناطق الجمهورية لإقناع الشعب بالمشاركة بقوة في التشريعيات المقبلة. وشكلت مواقع التواصل الاجتماعي منابر انتخابية مجانية مكنت عددا كبيرا من الأحزاب من التوجه اليها لشرح برامجها الانتخابية وتقديمها في وسائط سهلة الانتشار مؤثرة إلى أبعد الحدود. وعلى غرار السنوات الماضية برز هذه السنة العنصر النسوي بقوة ومن مختلف التخصصات خاصة في مجال الإعلام والقانون. كما زينت القوائم بصور للمترشحات "الجميلات" علق عليهن رواد التواصل الاجتماعي بأنهن متسابقات لملكة جمال البرلمان وليس لإدارة شؤون المواطنين. أما البعض منهن فرفضن إبراز وجوههن ما أدخلهن في خانة الاستغراب خاصة أن المعترك الانتخابي يلزمهن الخروج الميداني، وفي حال الفوز فإن الاحتكاك المباشر بالمواطن يكون من بين أولويات العمل في قبة البرلمان لإيصال انشغالاته. وتداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي بعض القوائم التي ركزت على الجمال بدل البرنامج الانتخابي، وعلق البعض على أن هذه السنة ستكون سنة انتخابات حقيقية للعنصر النسوي. وقد استغل المقبلون على الانتخابات التشريعية الفضاء الأزرق (الفيسبوك) لطرح البرامج الانتخابية التي تنوعت من حزب لآخر ومن قائمة لأخرى، لعل أغلبها ارتكز على الشقين الاقتصادي والاجتماعي كورقة للمرور إلى قبة البرلمان وكسب أكبر عدد من المقاعد. وبرز العنصر الشبابي هذه السنة بصورة لافتة للانتباه وهذا كنوع من التغيير والتجديد في الوجوه القديمة التي منعها القانون الجديد من تجديد العهدة البرلمانية، في حين غابت الأحزاب المعهودة من الحملة لكونها قاطعت الانتخابات التشريعية. وعلى غرار السنوات الماضية دخل العنصر الشبابي المعترك السياسي بعدما كان مهمشا ويعزف عن دخول السياسة بسبب هيمنة اصحاب المال على الانتخابات في السابق. من جهة أخرى أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت في السنوات الأخيرة، وسيلة للتواصل بين الجزائريين والترفيه وفضاء افتراضيا يصنع الرأي العام ويؤثر على اتجاه الأمور كما هو حاصل خلال السباق الانتخابي الحالي، إذ تشهد هذه المواقع منافسة متعددة الأوجه أكثر سخونة من تلك التي نراها في الواقع الذي تطبعه البرودة والعزوف عن الانخراط في هذه العملية السياسية.

"البلاد" تنشر مضمون تعليمة وزارة الداخلية

هكذا ستمـــول الحملة الانتخابية للمترشحين الشبـــــاب

■ صرف الـ30 مليونا عبر الحسابات الجارية لمديريات الحملة

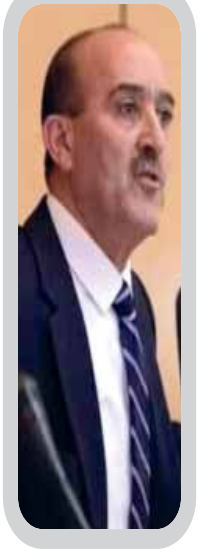

وجهت وزارة الداخلية تعليمة الى ولاة الجمهورية تأمرهم فيها بمنح المساعدة المقررة للمترشحين الأحرار في غضون 48 ساعة من استلام ملفات المعنيين. وتوضح تعليمة الداخلية الموقعة من طرف الأمين العام رقم 5062 مؤرخة يوم 20 ماي 2021، أنه يتعين منح مساعدة مالية تقدر بـ30 مليون سنتيم لفائدة المترشحين ضمن القوائم المستقلة الأقل من 40 سنة في 48 ساعة من تلقي الملفات. وبخصوص الملفات الواجب إيداعها على مستوى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تتمثل في طلب للمنسق الولائي محرر من طرف الأمين المالي، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للمعني، ورقم الحساب البنكي الوحيد الخاص بالحملة الانتخابية، على أن يسلم هذا الملف إلى مدير الإدارة المحلية الذي يتعين عليه منح المساعدات المالية في ظرف 48 ساعة من تلقيه ملفات المعنيين. وقد شرعت المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في استقبال ملفات المعنيين بدعم الدولة لحملاتهم الانتخابية، وذلك بعد أن فتح المسؤول المالي لقوائم المترشحين لحسابات بنكية لتلقي التبرعات والهبات المتعلقة بتمويل الحملة الانتخابية. وفي هذا السياق، أعطت الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية تعليمات لتسهيل وتسريع عملية فتح حساب بنكي لصالح المترشحين للانتخابات التشريعية وفقا لأحكام الأمر رقم 21.01 المؤرخ في 10 ماي 2021 القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي. وتنص المادة 96 على أنه تعين على كل مترشح للانتخابات الرئاسية وكل قائمة للمترشحين للانتخابات التشريعية فتح ومسك حساب للحملة الانتخابية. وعندما يكون تمويل الحملة الانتخابية مكونا من هبات أو من مساهمات من الدولة، يتعين على كل مترشح للانتخابات الرئاسية وعلى كل قائمة مترشحين للانتخابات التشريعية، تعيين أمين مالي للحملة الانتخابية. محمد خمالي

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Législatives du 12 juin

Faire de ce rendez-vous électoral une réussite

Les candidats aux législatives du 12 juin ont plaidé lundi pour faire de ce rendez-vous électoral une réussite, soulignant le rôle du citoyen dans cette mission dont l'intérêt est l'édification d'une Algérie nouvelle et de faire face aux tentatives visant l'unité et la stabilité du pays. A M'sila, le président du Front El-Moustakbel, Abdelaziz Belaid, a souligné l'importance des élections législatives dans l'édification des institutions de la nouvelle Algérie.

Au cours d'un meeting populaire animé à la maison de la Culture Guenfoud-Hamlaoui, M. Belaid a appelé les Algériens et la classe politique à "oeuvrer pour la construction d'un Etat fort à travers ses institutions pour sortir de la crise socio-économique que traverse le pays". Dans ce contexte, ce responsable politique a exhorté les Algériens à se "mobiliser pour faire face aux menaces et complots visant à déstabiliser le pays, à travers leur participation effective et efficace au choix de leurs représentants, dans le cadre de la nouvelle Algérie qui ne se construit qu'à travers les actes et de nouvelles pratiques de gouvernance".

Dimanche en fin d'après-midi, le secrétaire général du Rassemblement national démocratique (RND), Tayeb Zitouni, avait animé deux meetings à Biskra puis Batna durant lesquels il a affirmé que le parti participe aux prochaines élections législatives pour "défendre le système républicain et les institutions de l'Etat", appelant le courant nationaliste à "assumer ses responsabilités et faire face aux manœuvres qui entameraient la sécurité et l'unité nationales".

De son côté, le président du Front El Moustakbel, Abdelaziz Belaid, avait également appelé depuis Skikda toutes les composantes du peuple algérien à "faire front uni et assumer leurs responsabilités pour réussir ce rendez-vous électoral et mettre en échec les tentatives visant l'unité et la stabilité du pays".

A Jijel, le président du Front national algérien (FNA), Moussa Touati, avait souligné que "le député élu par le peuple œuvrera à exercer pleinement ses missions, car il devra rendre compte à ceux qui l'ont élu", notant que des "défis multiples attendent les futurs députés", dont le plus important sera celui de "demeurer à l'écoute du peuple, relayer sa voix et défendre ses revendications".

Le président par intérim du Parti de la liberté et de la justice (PLJ), Djamel Benziadi, avait affirmé à Oran, que les législatives du 12 juin prochain représentent "une opportunité de redonner confiance au citoyen en les institutions de l'Etat".

M. Benziadi avait souligné, lors d'un rassemblement populaire qu'il avait animé dans le centre culturel "Chahid Gherras Bouazza" de la commune d'Es Sénia, que ces élections sont "l'occasion de redonner confiance au citoyen en les institutions de l'Etat, y compris le pouvoir législatif".

Le président par intérim du Parti pour la liberté et la justice a indiqué que la date des prochaines législatives constitue une "opportunité de changement à travers les urnes pour couper la voie à ceux qui appellent au boycott".

A Tlemcen, le président du mouvement El Islah, Fillali Ghouini, avait déclaré que les prochaines échéances électorales constitueront une occasion pour "renouveler la confiance entre le citoyen et la classe politique".

Animant un meeting populaire à la maison de la culture "Abdelkader Alloula" de Tlemcen M. Ghouini avait affirmé que son parti "s'engage à œuvrer pour recouvrer la confiance, grandement affectée dans le passé, entre les citoyens, les élus locaux et la classe politique", comme "il s'attèlera à redonner espoir aux citoyens, en particulier à la frange juvénile".

Le président du mouvement El Islah a souligné que son parti "présente des listes de candidats capables de représenter les citoyens et de défendre leurs revendications légitimes sous la coupole du Parlement", notant que "l'ère des pratiques du passé est révolue" et que le scrutin du 12 juin "consacrera les dispositions de la nouvelle Constitution qui fortifie le projet civilisationnel à l'Algérie".

De leur côté, des candidats de la liste indépendante "L'élite pour le changement", en lice pour les législatives du 12 juin prochain dans la wilaya de Touggourt, misent sur le développement du secteur de l'agriculture.

Cette liste d'indépendants, qui compte plusieurs compétences, préconise, à travers son programme électoral, l'aplanissement des problèmes que connaît le secteur agricole, notamment au niveau des périmètres des régions de Touggourt, Bennacer et Taïbet, à fort potentiel agricole, a affirmé à l'APS le représentant de la liste, Mohamed Maameri, ingénieur d'Etat en agronomie.

"Il s'agira, entre autres actions, d'oeuvrer de sorte à faire parvenir le soutien de l'Etat aux véritables agriculteurs, de lutter contre la bureaucratie et d'oeuvrer avec les fellahs au développement de l'agriculture saharienne pour atteindre l'autosuffisance locale, et pourquoi pas couvrir les besoins du marché national en produits agricoles", a-t-il précisé.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

COMMENTAIRE

UN TEST DÉCISIF

Par H. Rachid

La campagne électorale se déroule dans un contexte assez exceptionnel. A la crise sanitaire et toutes ses contraintes, s'ajoutent les soubresauts du hirak. Il est difficile de faire comme si ni l'une ni les autres n'existent. Pour autant, faut-il tourner le dos aux urnes ? Ceux qui défendent cette option ont leurs arguments qui peuvent emporter l'adhésion ou laisser indifférents ou dubitatifs. Mais on finit par se poser la seule et unique question qui mérite une réponse. En dehors des urnes, quelle voie faut-il emprunter pour espérer un changement ? Il y a ceux qui estiment qu'il faut faire table rase du passé, et en face, ceux qui croient qu'on peut, par petites touches, reconstruire des assemblées et rebâtir l'édifice institutionnel tombé presque à terre. Par réalisme plus que par cynisme politique, dans les grands moments de tension, un système imparfait vaut toujours mieux que le vide qui aspire tout. Difficile a priori de savoir qui a tort et qui a raison dans ce bras de fer qui dure depuis plus de deux années. Pour les premiers, l'Algérie a connu par le passé de nombreuses élections qui n'ont rien résolu des problèmes du pays quand elles n'ont pas créé d'autres. La décennie noire n'est-elle pas née d'un processus électoral avorté ? Pour les seconds, en dehors du verdict des urnes, rien ne peut départager ceux dont l'ambition est de représenter leurs concitoyens. La souveraineté populaire peut s'exprimer un moment dans la rue, dans la colère et l'indignation. Mais comme un oued en furie, il finit toujours par rejoindre tranquillement son lit. C'est l'électeur muni de son bulletin de vote qui finalement assigne à chacun sa place. Mais les élections du 12 juin prochain ne serviront pas seulement à mesurer le taux d'adhésion à une démarche patiemment élaborée et suivie. Un nouveau gouvernement sera nommé après l'annonce des résultats, avait affirmé le président Tebboune lors d'une de ses rencontres avec la presse. Le pays s'engagera alors dans une autre phase et l'on verra plus clair, notamment si des partis comme le RND, le FLN ou le MSP pèsent encore sur la scène politique. Qu'en sera-t-il des autres partis ? Vont-ils remettre en cause les équilibres ou vont-ils se contenter de faire de la figuration ? Les vraies questions vont se poser au lendemain du scrutin. Les regards seront ensuite braqués sur les locales qui intéressent autrement plus les électeurs. Le boycott sera-t-il improductif ? Ses adeptes vont-ils réviser leurs calculs ? Pour toutes ces raisons, les législatives s'apparentent à un test décisif.

■ **H. Rachid**

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

RÉSEAUX SOCIAUX

UN TERRAIN DE BATAILLE ÉLECTORALE

Alors que l'Anie insiste sur le strict respect des mesures préventives et au moment où la campagne électorale se déroule dans un contexte de crise sanitaire due à la propagation du Coronavirus, la distanciation physique devient la norme, et Internet et les réseaux sociaux constituent des outils et mécanismes pour les candidats aux législatives anticipées, afin de cibler l'électorat.

Vingt-quatre millions d'Algériens utilisent Internet et les réseaux sociaux partout à travers le territoire national explique Mme Wissam Boukelmoune, spécialiste de la communication politique à l'université de Jijel. Pour elle, les partis politiques, les associations de la société civile et les indépendants ont intérêt à étendre leur sphère d'influence en exploitant le potentiel que leur offrent les nouvelles technologies.

L'universitaire estime que dorénavant la campagne devrait se jouer autant sur les espaces numériques que dans des salles. Évidemment la proximité par rapport à l'électorat constitue la pierre angulaire de toute stratégie de communication, explique Mme Boukelmoune, mais la proximité est désormais virtuelle aussi, et ne se limite pas uniquement à une présence physique ou à des activités médiatisées.

La spécialiste souligne une différence qu'elle qualifie de fondamentale entre la campagne électorale sur le terrain et celle menée sur des espaces virtuels. Pour elle, c'est sur le terrain que le candidat va à la recherche de ses électeurs, avec ce que cela comporte comme sentiment de rejet ou de différend idéologique mais dans la campagne en ligne en rationalisant les coûts, le candidat choisit sa cible à travers ce que les outils technologiques lui permettent de faire, tels que les mesures de sondage, l'interactivité et surtout la maîtrise du facteur temps.

Mme Bouklemoune estime que la télévision n'est presque plus le médium préféré pour la campagne électorale. En s'interrogeant sur la fiabilité de l'allocation de temps d'antenne, elle se dit peu convaincue que les téléspectateurs suivent les interventions des représentants sur le petit écran.

Les candidats font esprit d'innovation sur le Web en matière de communication fait savoir de sa part, M. Yacine Hamdi, professeur de sociologie des médias à l'université de Sétif. Aujourd'hui l'Internet et les réseaux sociaux ont bouleversé les modes de communication et d'information traditionnelles, dit-il, et d'ajouter avec la rapidité de la circulation de l'information en ligne, les électeurs ont l'opportunité de suivre l'actualité de leurs partis et candidats en temps réel à travers la diffusion en direct. Peu d'entre eux attendent le journal télévisé pour avoir les nouvelles de la campagne.

L'autre fait important, selon le chercheur est le constat de l'effondrement presque total de toutes les barrières qui séparaient auparavant l'électorat et les candidats.

En effet, les internautes ont acquis aujourd'hui, tout le pouvoir d'intéragir et de participer dans des discussions en ligne, donnant ainsi naissance à une réelle collaboration virtuelle que le chercheur n'hésite pas à qualifier de délibération en ligne. M. Hamdi note que dans un proche avenir on aura plus besoin de voir des affiches électorales placardées sur les murs car les candidats peuvent communiquer avec les électeurs sur les écrans de leurs gadgets numériques. C'est de cette nouvelle réalité que les candidats doivent s'investir s'ils veulent engranger le plus de voix pour gagner les élections.

Tahar Kaidi

Le Soir D'ALGERIE

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Une campagne électorale sans «écarts» majeurs

La campagne électorale pour les élections législatives anticipées du 12 juin prochain s'est poursuivie, hier lundi, dans son cinquième jour. Une campagne qui a enregistré, du moins jusqu'ici, «peu» et «d'insignifiants» dépassements, de l'aveu même de partis prenant part à ce scrutin.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - C'est ce que soutient le président du conseil consultatif national du Front pour la justice et le développement.

À partir de Constantine, où il devait se rendre dans l'après-midi dans une wilaya limitrophe pour y animer un meeting électoral, Lakhdar Benkhellaf a avoué que la campagne électorale se déroule dans une «ambiance empreinte d'une discipline respectée par tous les participants à cette compétition électorale».

Ce qui n'empêche pas que des «dépassements» ont été enregistrés dans les discours de certains chefs de parti, selon notre interlocuteur, citant notamment et nommément le secrétaire général du parti FLN qui s'est référé, selon Benkhellaf, à la religion pour expliquer l'identifiant dont a hérité le vieux front du pouvoir. Un «écart» de conduite dont s'est également rendu coupable le secrétaire général du RND, ajoute encore le cadre dirigeant du FJD dont il dit «ne pas comprendre le retard pris par l'Autorité nationale indépendante des élections dans l'interpellation des auteurs de ces "dépassements".»

Des «dépassements» qui n'en sont pas vraiment, estime-t-on chez l'Alliance nationale républicaine. Le directeur de la campagne électorale du parti avouait, hier, que jusqu'ici, «pas le moindre écart n'a été relevé par les structures locales du parti.»

Et à Mehdi Kherfi de mettre les «référents cultuels et culturels» évoqués par le cadre du FJD sur le compte de simples «astuces» électorales pour «intéresser l'électorat», leurs auteurs se devant de «redorer le blason terni de leurs partis».

Concernant la campagne électorale proprement dite, elle s'est poursuivie, hier, dans son cinquième jour avec les périples de nombre de chefs de partis, qui ont sillonné le pays.

C'est ainsi que le secrétaire général du parti du Front de libération nationale a soutenu que le vieux front est né pour «gouverner» et «exercer le pouvoir». Dans son meeting animé dans la ville de Médéa, Abou El Fadl Baâdji a affirmé que le FLN a «édifié l'État national». Un État dont, malheureusement, a-t-il ajouté, la «bande a pris le contrôle des arcanes», estimant que le parti «reprend ses forces», après la mise hors d'état de nuire de cette dernière avec la fin, notamment, «des anciennes pratiques politiques».

De son côté, le président du FJD poursuit de défendre l'option de la participation du parti au scrutin législatif du 12 juin prochain. Dans son intervention, hier, au forum du quotidien *El Hiwar*, il a affirmé que le boycott «fait l'affaire du pouvoir». Un pouvoir dont, a-t-il ajouté, «seul le taux de participation intéresse».

Abdellah Djaballah n'a pas exclu l'éventualité d'alliances après le rendez-vous du 12 juin prochain, estimant que «les résultats de ces élections détermineront la nature et l'étendue de ces alliances». Le secrétaire général du RND s'est engagé, quant à lui, pour une meilleure protection juridique des élus locaux.

Dans son meeting, hier, à Guelma, Tayeb Zitouni a affirmé que les poursuites judiciaires contre les élus locaux doivent être «régulées», avec la «réhabilitation de tout élu innocenté». Il a également promis que la réforme de la gestion des collectivités locales figure dans l'action des futurs députés du rassemblement.

M. K.